



المؤتمر المنشئ لشبكة التعاون القضائي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى

الذي عقد في نيروبي، كينيا، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

في يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، في نيروبي، كينيا، عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب الأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعاً لإنشاء شبكة التعاون القضائي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى. وحضر الاجتماع مديرو النيابة العامة من أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا، والسودان، وكينيا، وتنزانيا، وزامبيا، أو مملوهم. وحضرها أيضاً السفير زاكاري موبوري-مويتا، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والدكتور سيرج براميرتز، المدعي العام لآلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فضلاً عن ممثلين من الشبكة القضائية الأوروبية، وشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين، ومنبر الساحل القضائي، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، والتعاون الإنمائي الألماني، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب حقوق الإنسان المشترك التابع لهذه البعثة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأنشئت الشبكة تمشياً مع روح البروتوكول المتعلق بالتعاون القضائي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وهي تشكل جزءاً من ركيزة ”التعاون القضائي ومنع نشوب النزاعات“ في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي يسعى إلى مواءمة الجهود الإقليمية للأمم المتحدة. وخلال الجلسة الافتتاحية أشار السفير مويتا إلى أن التعاون القضائي يرسى الأساس لمجتمعات ديمقراطية مستدامة ولمنع نشوب النزاعات، وشدد أيضاً على أن تنفيذ الميثاق وإطار السلام والأمن والتعاون مع تعزيز التعاون القضائي سيشكل جوهر رؤية رؤساء الدول والحكومات الرامية إلى إحداث تغييرات إيجابية في المنطقة بشأن مسائل الأمن والاستقرار والتنمية ومكافحة جميع أشكال الجرائم.

وأشار الدكتور سيرج براميرتز إلى أن شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى تمثل مبادرة مفيدة وهامة ستستفيد من خبرات شبكات مماثلة أخرى. وافتتح كريستين أغيمبا، نائب الوكيل العام من كينيا، المناقشات بالدعوة إلى تعزيز التعاون القضائي في المنطقة.

وبعد ذلك تحدثت مادلين شوارتز، من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومستشارة حقوق الإنسان/العدالة، باسم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى السفير سيد جينيت، فأوضحت أن إنشاء الشبكة يمثل مبادرة رئيسية من شأنها أن تيسر التعاون القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب في المنطقة.

وتابع الاجتماع ما تمخض عن مؤتمر تعزيز التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٦، والذي نظمه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بالتعاون مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

وخلال المؤتمر أوصى مديرو الادعاء العام والعسكري ومديرو التحقيق وممثلوهم من الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بإنشاء شبكة للتعاون القضائي.

وأشار وزراء العدل من الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى خلال اجتماع عقد في آب/أغسطس ٢٠١٥ في ليفينغستون، زامبيا، إلى الالتزام بتنفيذ تدابير ترمي إلى تعزيز التعاون القضائي. وفي الآونة الأخيرة جداً عزز هذا الالتزام رؤساء الدول خلال مؤتمر القمة العادي السادس للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في لواندا، أنغولا، في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وأوضح عبد المجيد عوض عيسى، المستشار القانوني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أن إنشاء الشبكة سيسهم في مساءلة التنظيمات الإجرامية المتورطة في أنشطة إجرامية، بما في ذلك جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والاتجار غير المشروع في الأسلحة، والمخدرات، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والعنف الجنسي، والإرهاب في منطقة البحيرات الكبرى. وشدد على أن البروتوكول المتعلق بالتعاون القضائي هو أداة مفيدة يمكن أن تطبقها الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى كأساس قانوني للتحقيق والملاحقة القضائية وتسليم مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة.

وقدم ممثلون من الشبكة القضائية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذين كانوا قد ساعدوا في إنشاء منبر التعاون القضائي لبلدان الساحل وشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة، توجيهات عملية بشأن إنشاء شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى. وتم التشديد على أنه جرى إنجاز الكثير من خلال هذه الشبكات القائمة. وينبغي على شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى ألا تبدأ من الصفر بل يجب عليها البناء على ما هو قائم بالفعل. وقدم ممثلون من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والشبكة القضائية الأوروبية دعماً كبيراً للشبكة الجديدة المقترحة.

ومع وضع التوجيهات العملية في الاعتبار ناقش مديرو النيابة العامة وممثلوهم مشروع اختصاصات إنشاء شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى. وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو الموافقة على اختصاصات الشبكة المقترحة. وانخرط مديرو النيابة العامة وممثلوهم في مناقشات مكثفة لضمان أن تعكس الاختصاصات سياق منطقة البحيرات الكبرى والاحتياجات المحددة لنظمها القانونية المختلفة. وأيدت الاختصاصات جميع الوفود الحاضرة وهي مرفقة هنا.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر يسر مدير النيابة العامة من أوغندا دراسة حالة إفرايدية بشأن قضية إرهابية حديثة أمام المحاكم في أوغندا انطوت على تعاون مع الشرطة والمدعين العامين من كينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وناقش المشاركون أيضاً الخطوات المقبلة التالية لإنشاء الشبكة واتفقوا عليها خلال المناقشات التي أدارتها كارين كرامر، كبيرة الموظفين المعنيين بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والمسؤولة عن الشبكة التي يشرف عليها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ووافق مديرو النيابة العامة وممثلوهم على ما يلي:

أولاً - الشروع في التنظيم العملي للشبكة الذي يستتبع التركيز المباشر على تعبئة الموارد من أجل تعيين منسق للشبكة.
ثانياً - تقديم الاختصاصات إلى المؤتمر المقبل لوزراء العدل في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتأييدها.

ثالثاً - الشروع في تنفيذ خطة عمل من أجل القيام بما يلي: (أ) تعيين منسق الشبكة الذي سينشئ الأمانة، (ب) تعيين منسقين من كل دولة عضو في المؤتمر الدولي، (ج) جمع المعلومات عن التشريعات والإجراءات والمنسقين ونشرها ربما من خلال موقع شبكي.

رابعاً - يدعم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والشبكة القضائية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تنفيذ خطة العمل.

وخلال الجلسة الختامية استمع السفير مويتا والسفير سعيد جينيت والسفير دي بلدرنغ من حكومة بلجيكا، إلى المحامي العام من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس وحدة الجريمة الدولية في رواندا، نيابةً عن المشاركين، إلى نتائج مناقشاتهم حيث قال المتحدث الأول إنه وبما أن الشبكة الآن قد أنشئت فإن من المهم ضمان أن تكون شبكة فعالة تعود بالفائدة على المنطقة. وأكد أيضاً أنه سوف يوجه اهتمام السلطات ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نتائج الاجتماع. وكرر رئيس وحدة الجريمة الدولية في مكتب مدير النيابة العامة في رواندا الدعوة إلى أن يؤيد وزراء العدل اختصاصات شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى. وأشار كذلك إلى أن الاجتماع كان ناجحاً وأن رواندا مستعدة لمعالجة أي طلب للتعاون القضائي من جانب البلدان الأخرى بشكل شامل.

وفي الختام أشار السفير زاكاري مويتا في ملاحظاته الختامية إلى أن نتائج هذا المؤتمر ستجري متابعتها فوراً، وتعهد بأن ذلك سيكتف أنشطة هذه الشبكة. وأشار أيضاً إلى أن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى سيسعى إلى عقد اجتماع لوزراء العدل لإيلاء الشبكة أعلى درجات الاهتمام نظراً لأن التنسيق الوثيق ضروري لضمان تحقيق العدالة في المنطقة. واختتم السفير سعيد جينيت الاجتماع بالثناء على الوفود لما أبدوه من التزام، بوصفهم أعضاء في النيابة العامة، بمكافحة الإفلات من العقاب، بغض النظر عن المخاطر، ولتقديمهم مثلاً ممتازاً على ما يمكن أن يحققه التعاون القضائي بين البلدان في منطقة البحيرات الكبرى. وأعرب الشركاء عن دعمهم الراضخ لتفعيل عمل الشبكة.